أثر تطوير معايير المحاسبة للأدوات المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية : دراسة نظرية و ميدانية

دكتور

هانىء أحمد محاريق

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة طنطا

أثر تطوير معايير المحاسبة للأدوات المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية : دراسة نظرية و ميدانية

مستخلص

يهدف هذا البحث الى تحليل وتقييم أثر التعديلات التى تم إدخالها على المعيار الدولى (IAS 39) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و توفير الشفافية التي تفيد مستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قرارهم المناسب للاستثمار في الأدوات المالية . ولقد قام الباحث بعمل دراسة ميدانية لقياس واختبار رد فعل عينة من المهتمين بالقوائم المالية ، تجاه التعديلات التى أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولى(IAS39) وذلك من خلال إصدار معيار التقرير المالى الدولى (IFRS9). وقد تم قياس رد فعل الأطراف المهتمة من خلال تقديراتهم لأثر التعديلات الوارد فى معيار التقرير المالى الدولى(IFRS 9) على درجة ملائمة المعلومات التى يتم انتاجها عند تطبيق المعيار ، وعلى درجة الثقة فيها ، ودرجة قابليتها للمقارنة. ولقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية الى الدور المهم للتعديلات الوارد فى معيار التقرير المالى الدولى(IFRS 9) فى تحقيق درجة أعلى من ملائمة وموثوقية المعلومات وقابليتها للمقارنة أكثر من سابقه المعيار(IAS 39).

١ – مقدمة

تحظى معايير الأدوات المالية باهتمام بالغ من قبل الأكاديميين والمهنيين ومستخدمى القوائم المالية. وترجع هذه الأهمية لعدد من الأسباب أولها الانتقادات التى توجه إلى هذه المجموعة من المعايير بسبب الانهيارات المالية ثم الأزمة المالية التى عصفت بالأسواق المالية فى آواخر العقد الماضي. ثانى أسباب الاهتمام بها يرجع إلى أنها تغطى أنواع عديدة ومتنوعة من الأدوات المالية التى لا يتوقف مبتكروها عن طرح المزيد منها بصفة دورية ، وبالتالى يتعين على المجالس المعنية International Accounting Standards Board (IASB) ملاحقة هذه الأدوات بشكل دائم ومستمر. ثالث هذه الأسباب يتعلق بحجم الصعوبات والاختلافات التى تواجه الشركات والمراجعين عند تطبيق المتطلبات الواردة فى هذه المعايير على الأخص المعيار الدولى International Accounting Standard (IAS 39) الأمر الذى يلقى بمسئوليات كبيرة على مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير وتبسيط متطلبات المعيار. رابع هذه الأسباب أن هذه المجموعة من المعايير ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأسواق المال سواء كمصدر لمعلومات القياس المحاسبى للأدوات المالية (الأصول المالية والالتزامات المالية) أو كمستقبل

للمعلومات المالية عن نتائج القياس والعرض والإفصاح ، وبالتالى فإن هناك تأثير متبادل بين القيم المالية التى تنتجها هذه المعايير ونتائج تداولات الأوراق المالية فى الأسواق.

٢- طبيعة المشكلة و أهداف البحث

نتيجة الأزمات المالية والإنهيارات التي شهدتها عدد من دول شرق اسيا وامريكيا اللاتينية في العقود الماضية، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من تداعيات الانهيارات المالية فى بعض الشركات الكبرى، مما ادى الى فقدان الثقة في تلك الشركات ،أصبح لامناص من التفكير في تطوير الأساليب والقواعد التي تضمن ليس فقط سلامة وكفاءة الأداء المالي والاقتصادي للشركات، بل العمل أيضا على إيجاد نظام يوفر معلومات تساعد على التنبؤ بالمستقبل الاقتصادي والمالي بما يساهم في دعم المستثمرين ومتخذي القرار على تحسين جودة قراراتهم.

ومن الملاحظ في الآونة الأخيرة توجه كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standard Board (FASB) نحو إصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على إعادة تقييم الاصول المالية بالقيمة العادلة فى نهاية الفترة المالية للافصاح عنها بقيمتها الحقيقية. على أن الطرق المستخدمة فى قياس القيمة العادلة تختلف بإختلاف العوامل المؤثرة سواء كانت عوامل مالية (تكلفة التمويل) أوعوامل محاسبية (صافى التدفقات النقدية) أوعوامل إقتصادية (معدل التضخم) لما لتلك العوامل من مخاطر تؤثر تأثيراً مباشراً على دقة قياس القيمة العادلة وخاصة عند قياس صافى الربح المحاسبى. (إبراهيم ، ٢٠٠٩)

وتنبع أهمية دراسة المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة ، الى ضرورة فهم الأثار التى تنعكس على مستخدمى المعلومات المالية الذين يتوقعون أن تكون المعلومات المنشورة والمفصح عنها فى التقارير المالية متصفة بالدقة والموثوقية ، حتى تكون ملائمة لمساعدتهم فى إتخاذ قرارتهم الاقتصادية ، حيث أن الكثير منهم أصبح على علم بأن المعلومات المالية تستند الى مفاهيم ومبادىء قد تشوبها كثير من العيوب والتقديرات ، التى تجعلها أقل موثوقية ، لذا فقد إتجهوا الى إستخدام محاسبة القيمة العادلة (Fiechter ,2011) .

كما أن معايير الإفصاح تتطلب عرض الأدوات المالية مع تصنيفها إلى أدوات دين وأدوات حقوق ملكية، وتصنيف ما يتعلق بها من أرباح وخسائر ، والظروف التي يجب فيها إجراء مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية ، وكذلك بين المكاسب والخسائر كما يتناول الإفصاح المعلومات المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على مبلغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للمشروع فيما يتعلق بالأدوات المالية والسياسات المحاسبية المطبقة على تلك

الأدوات بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات الخاصة بطبيعة ونطاق استخدام الأدوات المالية والأغراض التي تخدمها والمخاطر المتعلقة بها وسياسات الإدارة الخاصة بالرقابة على هذه المخاطر، كما يؤدي الإفصاح الجيد إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة ، و في توفير الشفافية التي تفيد مستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قرارهم المناسب للاستثمار في هذه الأدوات. (Chouinard &Youngman,2008)

ولقد بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعا طويل الأجل من ثلاث مراحل لتطوير وتبسيط المعيار الدولى(IAS 39) الموجه نحو القيمة العادلة و إستبداله بمعيار التقرير المالى الدولى(International Financial Reporting Standard (IFRS 9 من أجل تحسين المعلومات المحاسبية الناتجة بموجب تطبيق هذا المعيار والتي ستنعكس أثارها على مستخدمي المعلومات المالية الذين يتوقعون أن تكون المعلومات المنشورة في التقارير المالية متصفة بالدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

وتكمن مشكلة البحث فى أن الدوافع التى أدت إلى تغيير المعيار الدولى (IAS39) بمعيار التقرير الدولى (IFRS9) إرتبطت بتحسين مبادىء الاعتراف والقياس للأدوات المالية، وهنا يتعين بحث أهمية وأثر المعيار المستحدث على الخصائص النوعية للمعلومات التى يتم إنتاجها عند تطبيق هذا المعيار. أى أن السؤال البحثى لهذا البحث هو هل يحقق المعيار الجديد درجة أعلى من الدقة ، الموثوقية ، الملائمة ، القابلية للمقارنة أكثر من سابقه (IAS 39) أم لا، وسوف تكون الاجابة على هذا السؤال والاسئلة الفرعية المنبثقة عنه محور إهتمام هذا البحث.

هدف البحث

يتمثل هدف البحث فى تحليل وتقييم أثر التعديلات التى تم إدخالها على المعيار الدولى (IAS 39) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و توفير الشفافية التي تفيد مستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قرارهم المناسب للاستثمار في الأدوات المالية .

منهج البحث

سوف يستخدم المسح المرجعى لايجاد الخلفية النظرية التى يستند اليها السؤال البحثى ثم المنهج الاستنباطى لاشتقاق فروض البحث وأخيرا المنهج الاستقرائى فى اختبار الفروض عن طريق استقصاء أراء الممارسين فى مدى الفائدة المتوقعة من التعديلات التى تم إدخالها على المعيار الدولى (IAS 39) فى تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

أهمية البحث

ترجع أهمية هذا البحث إلى:

(أ) المساهمة فى إيضاح معايير ونماذج القيمة العادلة بإعتبارها إتجاهاً محاسبياً جديداً تتبناه المنظمات المهنية المختلفة .

(ب) إيجاد دليل عملى على مدى نفع المعايير الجديدة من خلال استطلاع أراء المهتمين والممارسين عن تطوير المعيار (IAS 39) المتعلق بالقيمة العادلة.

فروض البحث

سوف يقوم البحث بقياس واختبار رد فعل عينة من المهتمين بالقوائم المالية تجاه التعديلات التى أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولى(IAS 39) وذلك من خلال إصدار معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) وأثر ذلك على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة ، الموثوقية ، القابلية للمقارنة) وذلك كما يراها المشاركون فى الدراسة.

حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة معيار المحاسبة الدولى(IAS 39) والتعديلات التى تمت عليه وإصدار معيار التقرير الدولى (IFRS 9) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.

وسوف نتناول مشكلة البحث بالترتيب التالى :

اولا : الدراسات السابقة.

ثانيا : معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) ومعيار التقرير الدولى (IFRS 9).

ثالثا : أثر تطوير معايير المحاسبة للأدوات المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

رابعا : الدراسة الميدانية .

(٣) الدراسات السابقة

أولا : الدراسات التى تناولت معايير المحاسبة للأدوات المالية

(١) دراسة Beatty ,1995

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير التوجه نحو القيمة العادلة لتقييم الاستثمارات المالية على إدارة المحفظة الاستثمارية.وذلك بعد أصدار معيار المحاسبة المالية الأمريكي (SFAS115) وظهور العديد من الانتقادات وخاصة من قبل البنوك حيث أن تقييم الاستثمارات

المالية بالقيمة العادلة /السوقية، وإظهار التغيرات في حقوق الملكية، سيؤدي إلى ظهور تقلبات غير حقيقية في قيمة حقوق الملكية، وبالتالي فإن إدارات البنوك سوف تتأثر تبعا لذلك وتتجه نحو تخفيض حجم الاستثمار في الاستثمارات المالية وتواريخ استحقاق هذه الاستثمارات ومرونة إدارة المحافظ الاستثمارية. وتوصلت الدراسة إلى تأييد شكوك منتقدى هذا المعيار من خلال انخفاض نسبة استحقاقات الاستثمار المالية بعد صدور المعيار. وانخفاض نسبة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع لتجنب التقلبات في قيمة حقوق الملكية.

(٢) دراسة Nelson, 1996

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور وأثر المعيار الأمريكي (SFAS 107) الذي يتطلب أن تقوم الشركات بالإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية سواء في القوائم المالية أو الإيضاحات المرفقة. وذلك من خلال دراسة العلاقة بين القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية وافصاحات القيمة العادلة التي تضمنها المعيار (SFAS 107) . وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة جوهرية بين فرق القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للأوراق المالية وحقوق الملكية أى أن القيمة العادلة للأوراق المالية كانت مؤثرة بشكل جوهرى في تفسير الفرق بين القيمة السوقية والدفترية للسهم، أما باقي المتغيرات فلم تظهر الدراسة وجود علاقة ذات أثر جوهرى لها في تفسير الفرق بين القيمة السوقية والدفترية للسهم.

(٣) دراسة لوندى ،٢٠٠٢

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى التزام البنوك التجارية الاردنية بمتطلبات معاييرالمحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة والإفصاح الواجب توفره في القوائم المالية السنوية. وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية فى ممارسات البنوك التجارية الأردنية:

- يتم الإفصاح عن القيمة السوقية لبعض الأدوات المالية مع عدم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر غير المحققة ولا عن كيفية معالجتها.
- تحويل بعض الاستثمارات من محفظة الأوراق المالية للاستثمار إلى محفظة المتاجرة والعكس دون الإفصاح عن مبررات هذا الإجراء.
- عدم الإفصاح عن القيمة السوقية لبعض الاستثمارات بشكل تفصيلي وإنما بشكل إجمالى.
- عدم الإفصاح عن كيفية احتساب أثر تطبيق المعيار رقم (39) على الاستثمارات فى الأوراق المالية ولا عن العناصر المكونة لهذا الأثر.
- الإفصاح عن القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات دون الإفصاح عن مكونات الضمانات وكيفية حساب القيمة العادلة لها.

(٤) دراسة Gray, 2003

تناولت هذه الدراسة فحص متطلبات الإفصاح بموجب معيار المحاسبة الدولي(IAS 39) في البنوك التجارية.و أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود ثغرات في متطلبات الإفصاح وخصوصا الالتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية وليست العادلة عدا الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو مصنفة كأدوات مشتقة، كما أظهرت النتائج حساسية عالية لدى البنوك التي تطبق المعيار المحاسبي الدولي(IAS 39) نتيجة أى تغيير بسيط قد يطرأ على معدل الفائدة الثابتة .

(٥) دراسة Kraft , 2005

أشارت هذه الدراسة الى أن منهجية قياس القيمة العادلة لابد وأن تعتمد على دراسة عناصر متعددة من المتغيرات فى السوق المالى ومنها أسعار الفائدة والعوائد المحققة من صناديق الاموال المستثمرة فى الاوراق المالية والعائد من الفرصة البديلة فى الاستثمار فى اصول لا توجد بها مخاطرة حيث ان الإستثمار فى اصول المشروع تجتنبها مخاطر للملاك ، وبالتالى قيمتها تختلف عن القيمة المقابلة لاموال مستثمرة فى اصول لاتوجد بها ذات المخاطرة مما يؤثر على قيمة اصول المشروع قبل تأثيرها على العائد. كذلك أشارت الدراسة الى إختلاف قيمة الاصول المستثمرة فى الشركات العامة ذات التطابق عن قيمة الاصول المستثمرة فى الشركات الخاصة لما للشركات العامة من حماية وإعادة هيكلة وتمويل من المالك والذى تكون فيه الدولة صاحبة حقوق الاغلبية. ولكن الدراسة لم تحدد العوامل المؤثرة على القيمة العادلة عند إجراء التقويم والمحاسبة عن القيمة العادلة.

(٦) دراسة خطاب ، ٢٠٠٧

تناولت هذه الدراسة القضايا الأساسية المتصلة باستخدام القيمة العادلة فى التقارير من حيث إرتباطها بأسعار الأسهم وهل تم إدراج ما ينشأ عنها من ربح أو خسارة فور نشأتها وأثر إستخدامها على تقلبات الدخل. وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات فئات الدراسة حول القضايا الأساسية المتعلقة باستخدام محاسبة القيمة العادلة عند توريق الديون.كما تبين أن أهم المتغيرات ذات التأثير المباشر على المخاطر الائتمانية هي إدارة واستثمار محفظة الأصول المورقة، ومصادر التمويل ، القيمة العادلة الشاملة، ومحاسبة التحوط، بالإضافة إلى التكلفة والعائد.

(٧) دراسة Elaine, et al., 2007

تناولت هذه الدراسة اجراءات قياس القيمة العادلة من خلال دراسة تحليلية لعوامل اقتصادية ومالية فى شكل محاسبى يشير الى اهمية عدم اغفال سعر الفائدة السائد فى السوق ومعدل التضخم عند قياس القيمة العادلة لما لها من آثار بالسلب والايجاب على تذبذب القيمة كما اشارت

الى ان الأرباح الموزعة للاوراق المالية التى تحتفظ بها الشركات حتى تاريخ الاستحقاق يكون لها أثر مباشر على تحديد قيمتها على اساس القيمة العادلة كاصدار (157) FASB ، وكلما كانت المعلومات التى يتم جمعها لقياس القيمة تعبر بوضوح وشفافية وموضوعية كلما كانت القيمة التى يتم قياسها اقرب الى الواقع.

(٨) دراسة شحاته، ٢٠٠٨

هدفت هذه الدراسة الى تطوير إطار للمحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية في مصر أخذة في الاعتبار تداعيات الأزمة المالية العالمية على أن يراعي هذا الإطار معايير المحاسبة الدولية والمصرية وسمات بيئة الممارسة المحاسبية المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة. واختبار مدى قبول غالبية أصحاب المصلحة في المؤسسات المالية والشركات التي تزاول نشاط التوريق للإطار المقترح .وخلصت الدراسة إلي أنه يجب الإفصاح عن عمليات التوريق في صلب الميزانية، مع ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية اللازمة لقياس القيمة العادلة، وتفضيل معالجة نشاط التوريق كعملية بيع للأصول عنه كاقتراض بضمان تلك الأصول. وأن القيمة العادلة هي المقياس الأنسب لتحديد قيمة الأصول الجديدة والأصول المالية المحولة، وتعتبر طريقة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المتولدة عن تلك الأصول المالية المحولة هي أنسب وسيلة لتقدير القيمة العادلة، مع ضرورة أخذ مخاطر الائتمان في الاعتبار عند تحديد معدل الخصم، وذلك بسبب ما تواجهه سوق الائتمان من مشاكل نتيجة الأزمة المالية العالمية. مع اختلاف الإدارة مع باقي مجموعات عينة الدراسة بشأن الحاجة لمزيد من الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية المرتبطة بالرهن العقارى.

(٩) دراسة Carmona & Trombetta ,2008

أوضحت هذه الدراسة أن معايير المحاسبة الدولية إعتمدت على المدخل القائم على أساس المبادىء فى وضع المعايير المحاسبية الامر الذى يزيد من فرص تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل أكثر مرونة فى العديد من الدول رغم إختلاف الثقافات والظروف الاقتصادية. وأخيراً أشارت هذه الدراسة الى أن وضع المعايير الدولية على أساس المفاهيم تعتبر خطوة هامة جداً فى عملية التوافق المحاسبى بالرغم من كون الاعتماد على هذا الاساس لايمكن من خلاله توحيد المقاييس المحاسبية عبر الدول المختلفة .

(١٠) دراسة Alexander, et al., 2012

أوضحت هذه الدراسة ان طرق و إجراءات قياس القيمة العادلة كانت محل جدل ونقاش قبل وبعد وقوع الآزمة المالية العالمية ' و أن ما أفرزه هذا الجدل هو الدعوة الى تطوير اسس تقدير وقياس القيمة العادلة و زيادة الافصاح حول القيمة العادلة بما يعزز الثقة فى البيانات المالية. كذلك أوضحت الدراسة انه لولا اتباع محاسبة القيمة العادلة عند وقوع الآزمة المالية العالمية لما

امكن اظهار الخسائر فى البنوك و الشركات المتعثرة و الاعتراف بهذه الخسائر فى حينه دون تأخير. وأشارت الدراسة الى التعديلات التى اتخذها مجلس المعايير الدولية للتقارير المالية على المعيار المحاسبى الدولى (IAS 39) الخاص بالاعتراف والقياس للادوات المالية والتى تمثلت فى السماح للبنوك والشركات خلال فترة معينة اعادة تصنيف الموجودات للادوات المالية المحتفظ بها للاتجار او المتوفرة للبيع.

ثانيا : الدراسات التى تناولت الخصائص النوعية للمعلومات

(١) دراسة Dirtrich, et al., 2000

هدفت هذه الدراسة إلى فحص موثوقية تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المسجلة محاسبيًا في الشركات لمقارنتها بأسعار البيع المتحققة لاحقا لها، والبحث فيما إذا كان هناك تلاعب إداري في تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية، ووجود مقيم داخلي أو خارجي من جهة، وسمعة مراجع الحسابات الخارجى من جهة أخرى . وقد تم إجراء الدراسة على جميع المنشآت التي تعمل في مجال الاستثمار العقاري . وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تقديرات القيمة العادلة كانت بالمتوسط متحفظة مقارنة مع أسعار البيع وأن هذه التقديرات كانت أقل تحيزا وأكثر دقة من استخدام أرقام التكلفة التاريخية. وأن تقديرات القيمة العادلة التي كانت تتم من مقدر خارجى أكثر دقة وأقل تحيزا من تلك المقدرة من مقدر داخلى، لأن تقديرات المقدرين الخارجيين تكون أكثر دقة وأقل تحيزا في ظل أن الشركة تخضع لتدقيق خارجى من شركات ذات السمعة العالية.

(٢) دراسة Carroll ,et al ., 2003

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى توافر خاصية الموثوقية فى كل من معلومات القيمة العادلة ومعلومات التكلفة التاريخية للأدوات المالية إعتماداً على أسعار الاسهم عند الاقفال فى سوق الاوراق المالية وقد توصلت الدراسة الى أن هناك إرتباط معنوى بين أسعار الاسهم والقيمة العادلة للإستثمارات المالية ، بإلاضافة الى الارتباط المعنوى بين عوائد الاسهم وأرباح وخسائر القيمة العادلة للأوراق المالية وذلك على عكس معلومات التكلفة التاريخية ، مما يجعلها تتصف بالملاءمة والثقة خاصة وأن الثقة فى القيمة العادلة هى تحدد مدى منفعة المستثمرين فى الاوراق المالية من المعلومات المحاسبية. وأشارت الدراسة الى أن الاختلاف فى نتائج الدراسات السابقة حول مدى تحقق الثقة فى معلومات القيمة العادلة يرجع الى عدم توافر مقياس متكامل للقيمة العادلة .

(٣) دراسة Lantto, 2006

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية(IFRS) والى أى درجة سوف يحسن من فائدة المعلومات المحاسبية.وقد قام الباحث في دراسته هذه باستخدام طريقة التحليل التجريبي من خلال ثلاث قوائم استقصاء تم توزيعها على كل من المحللين الماليين والمديرين والمراجعين الخارجيين، وقد افترضت الدراسة بأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تكون موثوقة وملائمة.وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تكون ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية وتكون ذات موثوقية عالية.

(٤) دراسة Chatham, 2008

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة تأثير البيانات المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على ثلاثة متغيرات تعتبر من معوقات تحقيق صفة اتساق المعلومات، وذلك من خلال معرفة هل الشركات تستفيد من خلال التزامها الكامل بمعايير المحاسبة الدولية، وقياس مدى التزام الشركات بها، والتعرف على خصائص الشركات التى تلتزم بها. على أن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يؤثر إيجابيا على شفافية المعلومات المالية، ويزيد من صفة قابلية المقارنة والاعتمادية للتقارير المالية، إذا ما قورنت بتلك المعلومات المالية المصدرة حسب معايير المحاسبة المحلية المطبقة فى تلك الدول.

(٥) دراسةBeest, el al., 2009

هدفت هذه الدراسة الى تطوير وإختبار أداة قياس شاملة لتقييم جودة الإبلاغ المالى من خلال تفعيل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة فى الإطار المفاهيمى لإعداد وعرض القوائم المالية بشقيها الخصائص الأساسية (الملائمة ، الموثوقية) ، والخصائص النوعية المدعمة (القابلية للمقارنة ، القابلية للتحقق ، التوقيت المناسب ، القابلية للفهم) المتفق عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية . وتوصلت الدراسة الى أن أداة القياس المستخدمة فى الدراسة صادقة وموثوقة فى تقييم جودة الإبلاغ المالي ، وان الإدارة تساهم فى تحسين تقييم جودة معلومات التقارير المالية وتعزيز الخصائص المنبثقة عن كل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية .

(٦) دراسة صالح ، ٢٠٠٩

تناولت هذه الدراسة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس والإفصاح المنصوص عليها فى معايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Committee(IASC) سابقاً ، وكذلك الصادرة مؤخراً عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمعروفة بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وما يقابلها

من معايير مصرية في الشركات المدرجة في قطاعات الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية وما لهذا التطبيق من آثار متوقعة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وأثر ذلك على جودة التقارير المالية لتلك الشركات. وتوصلت الدراسة الى أن تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة يؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في البورصة المصرية.وكذلك يؤثر إيجابا على ملائمة وموثوقية البيانات المحاسبية لهذه الشركات.

(٧) دراسة Latridis 2010

هدفت هذه الدراسة الى إيضاح أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة فى القوائم المالية ، وبيان كيفية التحول من مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما فى المملكة المتحدة الى معايير التقارير المالية الدولية ، وذلك من خلال التركيز على عوامل رئيسية وهى إدارة الأرباح وقيمة المعلومات المحاسبية . توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير الإبلاغ المالى الدولية يقلل من نطاق إدارة الأرباح وذلك من خلال الحد من التباين فى المعلومات والتلاعب فى الأرباح ، وان تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يساهم فى الحد من الأزمات المالية نتيجة لتوحيد السياسات المحاسبية ، زيادة الإفصاح والشفافية ، ويزيد من جودة المعلومات المحاسبية .

خلاصة الدراسات السابقة

يمكن تلخيص نتائج الدراسات السابقة فيما يلى :

- يستخلص أنه رغم كثرة الدراسات التى تتعلق بمعايير الادوات المالية الا انها لم تتطرق الى تعديلات المعيار (IFRS 9) التى تم إدخالها على المعيار المحاسبة الدولى(IAS 39) .
- اتجاه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة نظراً لأهمية المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح وتأثيرها على الخصائص النوعية الواجب توافرها فى المعلومات المحاسبية.
- أن هناك اتفاقاً بين معظم الدراسات على أهمية قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها في التقارير المالية، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين تلك الدراسات على النماذج المستخدمة في قياس القيمة العادلة.
- أن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يزيد من جودة خصائص معلومات القوائم المالية، ويزيد من شفافية القوائم المالية وفعاليتها فى تقديم المعلومات المناسبة للمستثمرين لإتخاذ القرارات والتقييم الجيد لأداء الإدارة، وذلك بشكل يفوق القياس والإفصاح علي أساس التكلفة التاريخية.

- تناولت معظم الدراسات التعرف على أهم المشاكل والصعوبات عند قياس القيمة العادلة من وجهة نظر القياس والإفصاح المحاسبى ، ولكنها لم تصل إلى عرض للعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة.
- عدم رسوخ مفاهيم القيمة العادلة وأساليب قياسها، في قيام بعض معدى التقارير المالية بإساءة استخدام مساحة التقدير الشخصى لوضع تقديرات للقيمة العادلة.
- اختلاف بين نتائج الدراسات حول المعالجات المحاسبية للمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة.
- يساهم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية فى توحيد السياسات المحاسبية ، زيادة الإفصاح والشفافية ، ويزيد من جودة المعلومات المحاسبية .

وأهم ما يميز الدراسة الحالية أنها تطرقت الى معيار التقرير الدولى(IFRS 9) والذى سوف يحدث تغيرا كبيرا فى أسس الإعتراف والتصنيف والقياس للأدوات المالية إلى درجة مؤثرة فى القيم المالية لهذه الأدوات وكيفية عرضها والإفصاح عنها وتأثيرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٤- المعايير المحاسبية الموجهة نحو القيمة العادلة

أ- مفهوم القيمة العادلة

حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية (مجلس معايير المحاسبة الدولية حاليا) مفهوم القيمة العادلة في العديد من معايير المحاسبة التي أصدرتها.
(IAS No.30,IAS No. 32,IAS No. 38, IAS No.39,IAS No.40,IAS No.41)
بأنها المبلغ الذي يمكن أن تتم به مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف متكافئة ومطلعة وراغبة في التعامل علي أساس تجاري بحت. كما حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) مفهوم القيمة العادلة في المعيار(107) بأنها القيمة التي بها يمكن تبادل الأداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة بخلاف حالات البيع الجبرى أو التصفية (SFAS 107,1991)، كما حددها في المعيار (157) بأنها السعر الذي يجب الحصول عليه من بيع أصل أو الذي يجب دفعه لسداد التزام في عملية تبادل منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس(SFAS 157,2006) . وبرر مجلس معايير المحاسبة المالية استخدام مصطلح القيمة العادلة لأنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق. (Barth et.al.,2001)

ب- معايير القيمة العادلة

بدأت لجنة معايير المحاسبة الدولية العمل على مجموعة معايير الأدوات المالية اعتبارا من عام ١٩٩١ من خلال مشروع الأدوات المالية: العرض والإفصاح، ثم أصدرت اللجنة عام ١٩٩٥المعيار (IAS32) بعنوان الأدوات المالية : العرض والإفصاح تناول العرض والإفصاح لجميع المنشآت دون تحديد واستمر العمل به إلى جانب المعيار(IAS30) والذى يحدد متطلبات الإفصاح فى البنوك. وخضع هذا المعيار لعدة تعديلات تبعا للتغيرات فى المعيار الأساسى "الأدوات المالية: القياس والاعتراف" وكان آخر تحديث له فى ديسمبر ٢٠١١.

فى عام ٢٠٠١ بدأت لجنة معايير المحاسبة الدولية مشروعا لتطوير الإفصاح عن الأدوات المالية، وأكمله مجلس معايير المحاسبة الدولية وانتهى من عملية التطوير بصدور معيار التقرير المالى الدولى (IFRS7) بعنوان "الأدوات المالية : الإفصاح" والذى بموجبه تم إلغاء المعيار الدولى(IAS30) وإلغاء متطلبات الإفصاح من معيار المحاسبة الدولى(IAS 32) ليقتصر الأخير على العرض فقط.

المعيار الأهم فى منظومة معايير الأدوات المالية هو معيار المحاسبة الدولى (IAS39) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. وقد واجه صدور المعيار العديد من الصعوبات ووجه برفض واسع من قبل الجهات المعنية منها البنك الأوروبى ، لهذا فإن المعيار يعد أكثر المعايير الدولية التى خضعت للتعديل. بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية فى مارس عام ٢٠٠٨ مشروعا لتبسيط وتحسين معيار الأدوات المالية : الاعتراف والقياس. تضمن المشروع ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى : متطلبات التصنيف والقياس للأصول والالتزامات المالية وانتهت هذه المرحلة بصدور المعيار(IFRS 9) فى نوفمبر ٢٠٠٩.

المرحلة الثانية : منهجية اختبار وتسجيل هبوط القيمة ، وجارى العمل بها.

المرحلة الثالثة : محاسبة التحوط ، وجارى العمل بها.

أولا : معيار المحاسبة الدولى (IAS39)

ينص معيار المحاسبة الدولي (IAS39) على وجوب قياس الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة ويتطلب هذا المعيار تصنيف الأصول المالية ضمن واحدة من أربع فئات لكل منها معايير تصنيف ومتطلبات قياس مختلفة خاصة بها.وتجمع معايير التصنيف بين طبيعة الأداة وطريقة استخدامها ونية الادارة. ويتضمن هذا المعيار مجموعة من القواعد تجيز للمنشأة اعادة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لجميع الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إذا تم بيع جزء غير بسيط منها قبل تاريخ استحقاقها. ويتضمن المعيار استثناءاً من قواعد القياس فيما

يخص أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر سوق (والمشتقات المرتبطة بهذه الادوات والتي يجب تسويتها من خلال تسليم هذه الأدوات) والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق بها ويتم قياس هذه الأصول المالية بالتكلفة. وأوضح المعيار (صالح ،٢٠٠٩) أن القيمة العادلة للأدوات المالية تكون قابلة للقياس بشكل موثوق إذا كان:

- الاختلاف بين تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيراً.
- إمكانية تقييم مختلف التقديرات بشكل معقول وصولاً للقيمة العادلة، وكثيراً ما يكون المشروع قادراً على إجراء تقدير للقيمة العادلة للأدوات المالية بحيث يمكن الاعتماد على استخدام هذه القيمة بشكل موثوق في البيانات المالية.

ووفقاً للمعيار (IAS39) يتم تصنيف الاستثمارات إلى فئات مختلفة، ويكون قياس الاستثمارات المالية معتمداً على هذا التصنيف، وهذه الفئات هي:

(أ) أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة و تعالج في قائمة الدخل أو تسمى استثمارات للمتاجرة

(ب) القروض والذمم المدينة

(ج) استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

(د) استثمارات متاحة للبيع

كما أوضح المعيار عدة مقاييس للقيمة العادلة على النحو التالي:

- الأسعار المتداولة في سوق نشط للأدوات المالية وهي أفضل مقياس للقيمة العادلة.
- أداة الدين التي تصنف من قبل وكالة تصنيف مستقلة، وأن يكون لهذه الأداة تدفقات نقدية يمكن تقديرها بشكل معقول.
- الأداة المالية التي لها نموذج تقييم مناسب، وتعتمد مدخلات هذا النموذج على بيانات من الأسواق النشطة.

وقد تطرق المعيار للطرق البديلةً لقياس القيمة العادلة في غير الحالات المعتمدة أعلاه، وهذه الطرق هي:

١- إن لم تكن السوق نشطة، فيمكن تعديل القيم والأسعار المدرجة في السوق بشكل يعطي تقديراً أفضل.

٢- إن كانت السوق نشطة، ولكن حجم التداول للأصل المالي أو الالتزام المالي المطلوب تقدير قيمته العادلة قليل جداً نسبةً إلى حجم هذه الأدوات المالية، فيمكن اعتماد تقديرات صناع السوق لهذه الأدوات فيما يتعلق بحجم التداول المتوقع من أجل الحصول على تقييم عادل لقيمة هذه الأدوات من خلال تسجيل قراءات الأسعار لفترات طويلة.

٣- يمكن اللجوء إلى أساليب بديلة أخرى، مثل:

- القيمة السوقية للأدوات المشابهة بشكل جوهري.

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.
- نماذج تسعير الخيارات.

٤ – تقييمات وتقديرات أطراف خارجية محايدة. وأورد المعيار عدد من المحددات من أهمها:

- في حالة قيام الشركة بنقل أو ببيع أصل مالي من مجموعة الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق قبل استحقاقه، لا يحق للشركة أن تصنف بقية الاصول المالية من نفس الصنف مرة أخرى ضمن نفس التصنيف لمدة سنتين.
- عدم جواز النقل من مجموعة المتاجرة إلى أي مجموعة أخرى.
- عدم جواز النقل إلى فئة المتاجرة إلا في حال وجود دليل على إمكانية تحقيق ربح فعلي في فترة قصيرة تبرر عملية النقل.

ثانيا : معيار الأدوات المالية: الاعتراف والقياس (IFRS 9)

يهدف المعيار إلى تأسيس مبادئ التقرير المالى للأصول المالية والالتزامات المالية التى يترتب عليها تقديم معلومات ملائمة لمستخدمى القوائم المالية لتقدير مبالغ وتوقيت وعدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية. ويتضح عدد من السمات الأساسية للمعيار(IFRS 9) على سابقه المعيار (IAS 39) هذه السمات هى :(أبو الخير ،٢٠١٢)

١– التحول إلى المبادئ بدلا من القواعد فى العديد من متطلبات المعيار. فمعايير المبادئ تتصف بوفرة الإفصاح المحاسبى لأنها تشتق من المفاهيم الأساسية للمحاسبة مثل الملائمة وغيرها من المفاهيم التى تركز على منفعة المستثمرين .(نور ، ٢٠٠٠) ويتضح هذا التطور من هدف المعيار حيث ركز الهدف على تأسيس مبادئ التقرير المالى للأصول المالية والالتزامات المالية التى يترتب عليها تقديم معلومات ملائمة لمستخدمى القوائم ، بينما كان الهدف السابق وضع أسس للاعتراف ولقياس الأصول المالية والالتزامات المالية وكذلك بعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية.

٢– فصل المتطلبات المتعلقة بالأصول المالية عن تلك المتعلقة بالالتزامات المالية.

٣– ربط المعيار بين تصنيف الأدوات المالية وطريقة قياسها.

٤– استخدم المعيار طريقتين فقط للقياس المحاسبى وهما طريقة القيمة العادلة وطريقة التكلفة المستنفذة بعد أن كانت طرق القياس تشمل التكلفة لبعض أدوات حق الملكية.

٥– يعكس المعيار توجها واضحا نحو تبنى القيمة العادلة حيث اعتبرها الاساس فى القياس أما القياس بالتكلفة المستنفدة فيعد استثناء إذا توافرت الشروط اللازمة لتطبيقه ، كما أعطى الحق للمنشأة فى القياس بالقيمة العادلة حتى لو توافرت متطلبات القياس بالتكلفة المستنفدة.

٦- أدخل المعيار تعديلات جوهرية على عملية إعادة التصنيف لتكون واضحة عند التطبيق كما ربطها بنفس أسس التصنيف عند الاعتراف الأولى بعد أن كانت غامضة فى المعيار السابق.

كما أن هناك مجموعة من التغيرات التفصيلية تتمثل فى تصنيف الأصل المالى المتمثل في أداة دين على أساس أنه أصل يقاس بالتكلفة المستنفدة إذا كان نموذج الأعمال لإدارة الأصل هدفه الاحتفاظ بالأصل بغرض تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية منه ، وأن شروط العقد تسمح باستلام هذه التدفقات النقدية في تواريخ محددة. وإذا لم يتوفر الشرطين السابقين معا فإن الأصل يتم تصنيفه كأصل يقاس بالقيمة العادلة.

وأعطى المعيار الحق للمنشأة عند الاعتراف الأولى أن تسكن الأصل المالى بشكل نهائى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.كذلك تطلب المعيار معالجة الفرق بين القيمة العادلة وسعر التنفيذ عند الاعتراف الأولى عندما يختلف سعر التنفيذ عن القيمة العادلة، فإذا كانت القيمة العادلة موثقة وجب على المنشأة معالجة الفرق من خلال الربح أو الخسارة ، اما إذا كانت غير موثقة فيتعين تأجيل الفرق واستنفاذه على أساس زمنى.

كما اعتبر المعيار أن الطريقة الأساسية لقياس الالتزامات هى طريقة التكلفة المستنفدة ، ويستثنى من ذلك المشتقات حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والالتزامات المالية الناتجة عن تحويل أصل مالى غير مؤهل للاستبعاد ، وأضاف المعيار إلى الحالات المستثناه عقود الضمان المالى والارتباطات بتقديم قرض بفائدة أقل من معدل الفائدة السوقى. وأعطى المعيار الحق للمنشأة عند الاعتراف الأولى أن تسكن الالتزام المالى بشكل نهائى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

أما فيما يتعلق بالمشتقات اللصيقة بأصل مالى خاضع للمعيار غير مطلوبا فصلها والمحاسبة عنها بصفة مستقلة. حيث تطلب المعيار تطبيق متطلبات تصنيف الأصول المالية وكذلك خيار التصنيف كأصل بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على العقد المركب بالكامل ، بينما تطلب المعيار السابق فصل المشتقة اللصيقة والمحاسبة عنها وفقا لهذا المعيار، أما الأصل المضيف لها فيتم المحاسبة عنه وفقا للمعيار إذا وقع في نطاقه وإلا تتم المحاسبة عنه وفقا لمعيار المحاسبة المناسب. وأكد المعيار على أنه في حالة وجود مشتقة لصيقة بأصل غير خاضع للمعيار ولا تستطيع المنشأة فصل المشتقة عن الأصل المضيف ، فإنه يمكن المنشأة أن تحاسب عن العقد بأكمله بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، ولم يكن واضحا في النص السابق إمكانية المحاسبة عن أصل غير خاضع للمعيار ضمن عقد مركب.

ونظرا لإلغاء تصنيف مجموعة الاستثمارات المتاحة للبيع فإنه لم يعد مناسبا إعادة تصنيف الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى أدوات مالية متاحة للبيع. كما ألغى المعيار الجديد إعادة تصنيف الالتزامات المالية.

سمح المعيار السابق بإعادة تصنيف الأصول أو الإلتزامات المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لكى يتم قياسها بالتكلفة أو التكلفة المستنفدة إذا كان مناسبا بينما المعيار الجديد منع إعادة تصنيف الالتزامات المالية ، كما ربط إعادة التصنيف بين مجموعتى القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالتكلفة المستنفذة بتغير نموذج الأعمال المعنى بإدارة الأصل.كذلك سمح المعيار الجديد بالاعتراف بأرباح أو خسائر إعادة التصنيف في حالة إعادة تصنيف الأصل المالى من القياس بالتكلفة المستنفذة إلى القياس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

أما فيما يختص بالقياس اللاحق سمح المعيار السابق بقياس الأصول المالية بحسب تصنيف الأصل بينما قصر المعيار الحالى القياس اللاحق على طريقتى القيمة العادلة والتكلفة المستنفذة.

أساس قياس الالتزامات بعد الاعتراف الأولى في المعيار السابق هو التكلفة المستنفذة ، باستثناء المشتقات والالتزامات المالية التى يكن قياسها بالقيمة العادلة ، بينما أساس القياس في المعيار الدولى (IFRS 9) هو القيمة العادلة باستثناء ما تم تصنيفه ليقاس بالتكلفة المستنفذة.كذلك سمح المعيار الدولى (IFRS 9) للمنشأة أن تختار بصفة نهائية أن تعرض مكاسب أو خسائر الأصول المالية التى تأخذ شكل أداة حق ملكية ولا يحتفظ بها بغرض الاتجار ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى ، وبالتالى فإن العرض ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى لا يشمل أدوات الدين كما كان متبعا من قبل إذا صنفت هذه الأدوات متاحة للبيع.

استحدث المعيار معالجة جديدة لتغيرات القيمة العادلة للالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مؤداه الاعتراف بالتغيرات الراجعة للتغير في مخاطر الائتمان ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى ، أما باقى التغيرات فيعترف بها ضمن الربح أو الخسارة ، وكانت هذه التغيرات ترحل بالكامل إلى الربح أو الخسارة.

٥- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الصفات التي يجب توافرها فى المعلومات حتى تجعل القيمة الإعلامية لها كبيرة من وجهة نظر مستخدميها. وتحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية. وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية

Financial Accounting Standards Board (FASB) أهم الخصائص التى يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية وهى الملائمة (Relevance) والموثوقية (Reliability) ، كما ان مستوى جودة المعلومات لا يعتمد على الخصائص النوعية للمعلومات فقط بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذى القرارات ، وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذى القرارات على العديد من العوامل تتعلق بمجال الإستخدام وطبيعة ومصادر المعلومات التى يحتاجها ، ومقدار ونوعية المعلومات المتوفرة والقدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والادراك المتوفر لدى متخذ القرار .هذا وتتحدد منفعة المعلومات من خلال الخاصيتين الرئيسيتين، الملائمة والموثوقية. وتتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى : (Wongsim & Gao, 2011)

(١) الملائمة Relevance

تعد الملائمة من أهم الخصائص الواجب توافرها فى المعلومات التى يمكن تقديمها لمتخذى القرارات الاستثمارية والادارية على المستوى الداخلى والخارجى ، وقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية الملاءمة بأنها المعلومات التى يجب أن تكون ملائمة لحاجة متخذى القرارات وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين ، مساعدتهم فى تقييم الاحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية. (صالح ،٢٠٠٩) وتعتمد درجة ملائمة المعلومات على شخص متخذ القرار واسلوبه فى الإختيار بين البدائل ومدى إتفاق دالة الهدف الخاصة به مع دالة الهدف فى نموذج القرار .(هلال،٢٠١٢) وتتطلب الملائمة توفر ثلاث خصائص فرعية وهي القدرة التنبؤية ،القدرة التقويمية ،الحداثة. (Stella,& Malcolm, 2009)

(٢) الموثوقية Reliability

الموثوقية هى القدرة على إعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة مخاطرة ممكنة . (Hongjiang Xu, 2003) وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية الآتية : (Reis & Stocken, 2008)

- إمكانية التحقق (Verifiability) فهى تعنى توفر شرط الموضوعية فى القياس العلمى ، أى أن النتائج التى يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص أخر بشرط إستخدام نفس الاساليب فى القياس والافصاح.

- الحيادية (Neutrality) فهى أن تكون المعلومات محايدة عندما تكون خالية من التحيز للوصول الى نتيجة معينة أو سلوك معين ، كما تعنى تقديم حقائق صادقة دون حذف أو إنتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين.

- التمثيل الصادق(Representational Faithfulness) هو العنصر الأكثر أهمية والذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف ما الحدث أو الشيء الا قتصادى الذى يدعى القياس أو الوصف على أن يمثلة . وأن التمثيل الصادق يعنى وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها.

(٣) القابلية للمقارنة Compareability

يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمنشأة على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والإفصاح عنها يجب أن يتم على أساس ثابت على مرور الزمن ضمن المنشأة وبطريقة متماثلة في كل المنشآت.

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة، إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية، وعن أي تغير في هذه السياسات وآثار هذا التغير، بحيث يمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشآت للعمليات المالية المشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلفة، فالالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة.

إن قابلية المعلومات للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية .وتربط خاصية القابلية للمقارنة بمبدأ الاتساق أو التماثل وذلك بهدف إمكانية تحقيق المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، أي تعتبر خاصية الثبات متحققة عندما يتم استخدام نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث وعلى طول الفترات.(صالح ، ٢٠٠٩)

٦- أثر تطوير معايير المحاسبة الدولية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

زاد الاهتمام فى السنوات الاخيرة بموضوع الشفافية والافصاح حيث أن العديد من ألاطراف ذوى المصلحة تعتمد بدرجة كبيرة فى قرارتها على المعلومات الواردة فى تقارير الشركات ومما لا شك فيه ان القصور فى متطلبات الشفافية والافصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة فى القوائم المالية مضللة ، وهذا ينعكس على إتخاذ القرار الذى يتخذه المستثمر المهتم بهذه المعلومات . ومن الملاحظ أنه لاتخاذ القرارات المختلفة وخاصة القرارات الاستثمارية فإن الامر

لا يقتصر على توفر عنصرى الشفافية والافصاح للمعلومات المحاسبية ، بل يتطلب ايضاً توفرها بمستوى الجودة المطلوبة من خلال توفر الخصائص النوعية للمعلومات التى تعكس هذه الجودة. حيث تتحقق خاصية الملائمة فى معلومات القيمة العادلة من جانب أنها تعكس الاحداث والظروف التى تمر بها الشركات وتعكسها للمستثمرين وللأطراف ذوى المصلحة من خلال ما توفره من معلومات ، بجانب تلبيتها لإحتياجات مختلف مستخدمى المعلومات لإتخاذ القرارت . وأجمعت العديد من الدراسات على تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملاءمة وذلك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية، في حين أن المشكلة الرئيسية هي عدم كفاءة وفعالية بعض أساليب القياس على تحقيق خاصية الموثوقية كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية.

(Stella & Malcolm, 2009)& (Lee & Shen,2006)

أما فيما يتعلق بتوفر خاصية الموثوقية فى معلومات القيمة العادلة مع زيادة الاهتمام بإستخدام القيمة العادلة وإصدار الكثير من المعايير المحاسبية التى تطالب بقياس القيمة العادلة سواء على مستوى الاستثمارات المالية أو على مستوى كافة الاصول والالتزامات فى مختلف الشركات ، فإن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر موثوقية، في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعى فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة، على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقية مقبولة.

كما أشار الباحث من قبل ، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية أقدم على مشروع لتعديل الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن الأدوات المالية ، وذلك بتعديل المعيار (IAS 39)، (IAS 32). وجوهر تعديل هذه المعايير هو تبسيط عملية الاعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح للاصول والإلتزامات ، والمكاسب والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية.هذه التعديلات من شأنها تحقيق الأتى:

(أ) إلغاء أو تخفيض عدم التطابق المحاسبى فى قياس الاصول و الإلتزامات المالية وما يترتب عليها من مكاسب وخسائر. هذا يعنى إستخدام اساس قياسى واحد وهو القيمة العادلة للأصل المالى أو الإلتزام المالى الترتب على أداة مالية واحدة . وكذلك عرض المكاسب أو الخسائر المترتبة على الأداة المالية بطريقة عرض واحدة أما من خلال الدخل الشامل أو من خلال الارباح والخسائر.

(ب) تبسيط متطلبات الإعتراف والقياس الأمر الذى يقلل من صعوبات التطبيق التى كانت تواجها الشركات عند تطبيق المعيار الدولى (IAS39) الأمر الذى يترتب عليه تخفيض أخطاء الاعتراف والقياس بدرجة كبيرة ويحسن من درجة موثوقية المعلومات المحاسبية .

(ج) كما يترتب على تبسيط متطلبات الإعتراف والقياس زيادة قدرة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تفسير القيم المالية المرتبطة بالأدوات المالية وفهمها بصورة أفضل الأمر الذى يحسن من مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات.

كما تساهم التعديلات الواردة بمعيار التقرير الدولى(IFRS 9) للقياس والإفصاح علي أساس القيمة العادلة علي زيادة جودة المعلومات المحاسبية وزيادة منفعة وملائمة المعلومات التي تقدمها القوائم المالية لمستخدميها.

تقييم خصائص جودة معلومات القيمة العادلة :

(١) قياس الأدوات المالية والإفصاح عنها بالقيمة العادلة ينتج معلومات تعكس أثار الظروف الاقتصادية المحيطة عند حدوثها، مما يجعل القيمة العادلة قابلة للمقارنة باستمرار من حيث العائد المناسب لمستوي الخطر، حجم وقيمة المعلومات، الملائمة وموثوقية المعلومات، توقيت المعلومات. (JWG , 1999)

(٢) يساهم القياس والإفصاح علي أساس القيمة العادلة على توفير معلومات تسمح بإجراء المقارنات بين الأدوات المالية التي تشترك بصورة جوهرية في الخصائص الاقتصادية وذلك بصرف النظر عن الغرض من حيازا تها وتوقيت إصدارها واقتنائها .

(٣) يتسم القياس والإفصاح علي أساس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية بأنه أكثر ملائمة وموثوقية نظرا لوجود ارتباط معنوي بين أسعار وعوائد الأسهم والتقرير عن معلومات القيمة العادلة. (Basu, 2003)

(٤) يساهم القياس والإفصاح علي أساس القيمة العادلة على توفير معلومات تحقق التعبير الصادق عن الاصول التى يتم قياسها.

(٥) أن القياس علي أساس القيمة العادلة يزيد من خصائص جودة المعلومات المحاسبية حيث توجد علاقة ارتباط معنوى بين كل هذه الخصائص مثل الملائمة ، الثقة، القابلية للمقارنة، الموضوعية، القابلية للفهم، الأهمية النسبية، التوقيت المناسب،صدق التعبير، الشفافية،الواقعية ،التعبير عن المخاطر، المقدرة التفسيرية، وهو ما يحقق المنفعة من استخدام هذه المعلومات فى اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة. (خليل، ٢٠٠٧)

ويمكن حصر الأثار المحتملة من خلال الجدول الاتى

التعديلات فى معيار (IFRS 9)	الملائمة	الموثوقية	القابلية للمقارنة
١- تصنيف الادوات المالية الى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة .	عالية	عالية	عالية
٢- إمكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة .	عالية	عالية	عالية
٣- إمكانية قياس المشتقة اللصيقة(الضمنية) بأداة مالية و كذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة .	متوسطة	متوسطة	متوسطة
٤- إلغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع .	عالية	عالية	عالية
٥- وضع قيود إعادة تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية.	متوسطة	متوسطة	متوسطة
٦- السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار من خلال الدخل الشامل و الاستمرار فى ذلك من سنة لأخرى.	عالية	متوسطة	عالية
٧- ربط تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية بنموذج أعمال المنشأة بدلا من قرار الادارة .	متوسطة	متوسطة	متوسطة
٨- القياس الاولى بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة.	عالية	عالية	عالية

٧- الدراسة التطبيقية

يتناول هذا المبحث العناصر الاساسية للدراسة التطبيقية والتى تشمل فروض الدراسة ، والمتغيرات ، وأسلوب جمع البيانات ومجتمع الدراسة ، والنتائج الإحصائية لتحليل البيانات ، وأخيرا مناقشة النتائج.

وتهدف الدراسة التطبيقية إلى قياس واختبار رد فعل عينة من المهتمين بالقوائم المالية ، مثل المطبقين والمستفيدين ، تجاه التعديلات التى أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) وذلك من خلال إصدار معيار التقرير المالى الدولى(IFRS 9) . ويتم قياس رد فعل الأطراف المهتمة من خلال تقديراتهم لأثر التعديلات الوارد فى معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) على درجة ملائمة المعلومات التى يتم انتاجها عند تطبيق المعيار ، وعلى درجة الثقة فيها ، ودرجة قابليتها للمقارنة.

اولا : فروض الدراسة

ينطوى هدف الدراسة على اختبار فروض تتعلق بالعلاقة بين التعديلات الهامة الواردة فى معيار التقرير الدولى (IFRS 9) وبين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية(الملاءمة ، الموثوقية ، القابلية للمقارنة). ومن هذا الهدف يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو الآتى:

الفرض الأول:

تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) إلى زيادة درجة ملائمة معلومات القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية .

الفرض الثانى:

تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) الى زيادة درجة الثقة فى معلومات القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية .

الفرض الثالث:

تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) تؤدى الى زيادة درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية .

ثانيا : متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فى :

(١) المتغيرات التابعة

تعبر المتغيرات التابعة فى هذه الدراسة عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتى تتمثل فى:

Y_1 ← تمثل المتغير التابع الاول (خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية)

Y_2 ← تمثل المتغير التابع الثانى (خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية)

Y_3 ← تمثل المتغير التابع الثالث (خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة)

(٢) المتغيرات المستقلة

تشمل المتغيرات المستقلة أهم التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى(IAS39).فهذه التغيرات قد ادخلت بسبب العديد من الملاحظات والشكاوى التى ارسلت الى مجلس معايير المحاسبة الدولية بسبب صعوبات التطبيق ، والفهم، والتفسير من جانب العديد من المطبقيين (المحاسبين،المراجعيين،مستخدمى القوائم المالية).الأمر الذى يترتب عليه ضعف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل معيار المحاسبة الدولى (IAS 39).ولقد قدم مجلس معايير المحاسبة الدولية العديد من التعديلات التى ترمى فى مجملها الى تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التى يتم إنتاجها حال تطبيق

معيار التقرير الدولى (IFRS 9) بدلا من معيار المحاسبة الدولى(IAS39). بناءا عليه فإن أهم التعديلات التى أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية تمثل المتغيرات المستقلة .ويوضح الجدول رقم (١) المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة.

جدول رقم (١) المتغيرات المستقلة

التعديلات الواردة فى معيار (IFRS 9)	المتغير
١- تصنيف الادوات المالية الى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة .	X_1
٢- إمكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة .	X_2
٣- إمكانية قياس المشتقة اللصيقة(الضمنية) بأداة مالية و كذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة .	X_3
٤- إلغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع .	X_4
٥- وضع قيود إعادة تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية.	X_5
٦- السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار من خلال الدخل الشامل و الاستمرار فى ذلك من سنة لأخرى.	X_6
٧- ربط تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية بنموذج أعمال المنشأة بدلا من قرار الادارة .	X_7
٨- القياس الاولى بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة.	X_8

وبناءا عليه فإن كل متغير مستقل من المتغيرات المستقلة المحددة فى الجدول السابق يفترض أنه يؤثر أو لا يؤثر فى المتغيرات التابعة الثلاثة. وللتوضيح فإن المتغير المستقل(X_1) وهو **تصنيف الادوات المالية الى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة** يؤثر على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية بقيمة يعبر عنها (Y_{11}) وعلى خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية بقيمة يعبر عنها (Y_{21}) وعلى خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بقيمة يعبر عنها (Y_{31}).

(٣) القياس

تقدم قائمة الإستقصاء الى كل مفردة من عينة البحث متضمنة المتغيرات الثمانية لبيان تقديره لتأثير كل متغير من المتغيرات الثمانية على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية مستخدما مقياس ليكرت. ثم تقدم المتغيرات الثمانية مرة أخرى لقياس التأثير على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية وأخيرا على خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة. لينتج من ذلك أربعة وعشرون قيمة مقاسة بمقياس ليكرت فى العلاقة ما بين المتغيرات الثمانية المستقلة والمتغيرات التابعة الثلاثة من كل مفردة من مفردات الدراسة.

ثالثا : اساليب جمع البيانات

اعتمد الباحث فى الحصول على البيانات الاولية اللازمة للدراسة واختبار الفروض على :

أ- قائمة الإستقصاء كوسيلة أساسية لجمع البيانات.

ب- أسلوب المقابلة الشخصية لضمان سلامة وفهم المتلقين لقوائم الإستقصاء موضوع الدراسة، مغزى الأسئلة، وضمان سلامة الردود.

رابعا : وصف قائمة الاستقصاء

تم تصميم قائمة الإستقصاء لجمع بيانات تغطى الجوانب المختلفة للدراسة وقد تم تقسيم أسئلة الاستقصاء إلى ثلاثة أقسام وقد روعى أن تكون الأسئلة واضحة. وهذه الأقسام تم ترتيبها وفقاً لترتيب الجزء النظرى من هذا البحث كالآتى:

القسم الأول : يتضمن ثمانية أسئلة لقياس أثر ثمانى من التعديلات الواردة فى معيار التقرير الدولى(IFRS 9) على خاصية ملائمة المعلومات.

القسم الثانى: يتضمن ثمانية أسئلة لقياس أثر ثمانى من التعديلات الواردة فى معيار التقرير الدولى(IFRS 9) على خاصية موثوقية المعلومات.

القسم الثالث: يتضمن ثمانية أسئلة لقياس أثر ثمانى من التعديلات الواردة فى معيار التقرير الدولى(IFRS 9) على خاصية قابلية المعلومات للمقارنة.

استخدام الباحث مقياس ليكرت(Likert) للرتب ذى الدرجات السبعة . حيث أن الدرجات (٥، ٦ ،٧) تعبر عن أفضلية متدرجة (٥ أدنى ، ٧ أقصى) لمعيار التقرير الدولى (IFRS 9) من حيث التأثير على الخصائص النوعية للمعلومات (الملائمة ، الموثوقية ، القابلية للمقارنة).أما الدرجات (١ ،٢ ،٣) فإنها تعنى أن معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) أفضل من معيار التقرير الدولى (IFRS 9) فيما يتعلق بتحقيق الخصائص النوعية للمعلومات (الملائمة ، الموثوقية ، القابلية للمقارنة) وتكون الدرجة (١) معبرة عن أفضلية تامة للمعيار (IAS 39) على المعيار(IFRS 9). أما الدرجة (٤) فإنها تعنى أن التعديلات التى أدخلها المعيار(IFRS 9) معادلة لنصوص المعيار(IAS 39) ولا تضيف ولا تنقص من الخصائص النوعية للمعلومات (الملائمة ، الموثوقية ، القابلية للمقارنة) . ولقد إختار الباحث المقياس من سبع درجات ليتيح لمفردات العينة إختيار الرتبة المناسبة فى الاتجاهين فى اتجاه معيار (IAS 39) أو اتجاه المعيار(IFRS 9).

خامسا: مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة من مجموعة من الشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية . واشتملت العينة على أفراد من شركات الخدمات المالية والبنوك. كذلك شملت العينة التى تجرى عليها هذه الدراسة على مجموعة من المديرين الماليين والمراجعين لتلك الشركات بالإضافة الى مجموعة من المحللين الماليين و مجموعة من الأكاديميين، حيث تم توزيع مائة وسبعون قائمة إستقصاء، وأمكن الوصول اليهم لعمل مقابلة شخصية للرد على بعض الاستفسارات المرتبطة بقائمة الاستقصاء كمرحلة اولى ، ثم استيفاء اجابات قائمة الاستقصاء كمرحلة ثانية. وتم استلام مائة وأربعون قائمة استقصاء وبلغ عدد قوائم الإستقصاء الصحيحة مائة وثلاثون قائمة إستقصاء استخدمت في التحليل الإحصائي.كما هو موضح فى الجدول رقم (٢).

بيان بقوائم الاستبيان المرسلة والمستلمة لفئات العينة

جدول رقم (٢)

مفردات العينة	قوائم الإستقصاء المرسلة	قوائم الإستقصاء المستلمة	النسبة المئوية
الأكاديميين	٤٥	٣٥	%٧٧,٧
المراجعيين	٥٠	٣٥	%٧٠
المديرين الماليين	٣٥	٣٠	%٨٥,٧
المحللين الماليين	٤٠	٣٠	%٧٥
الإجمالى	١٧٠	١٣٠	%٧٦,٥

سادسا: الاساليب الاحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية للقيام بعمل التحليل الاحصائى. Statistical Package for Social Sciences (SPSS)Version(16) و تم استخدام الاختبارات الاحصائية التالية:

(١) اختبار تحليل المصداقية Reliability Analysis

(٢) اختبار One-Sample T Test

(٣) اختبار تحليل التباين One - Way ANOVA

(٤) اختبار Chi-Square

سابعا : نتائج الدراسة

(١) اختبار تحليل المصداقية Reliability Analysis

يوضح الجدول رقم (٣) نتائج تحليل المصداقية

جدول رقم (٣)

المتغير	N of Items	Cronbach's Alpha
مجموعة المتغيرات المستخدمة ككل	24	.873
خاصية ملائمة المعلومات (Y_{11} ،Y_{18})	8	.737
خاصية موثوقية المعلومات (Y_{21} ،Y_{28})	8	.818
خاصية قابلية المعلومات للمقارنة (Y_{31} ،Y_{38})	8	.773

حيث يستخدم اختبار ألفا – كرونباخ Cronbach's Alpha الذى يبين مدى تجانس بنود المتغيرات المستخدمة فى قياس ظاهرة معينة ، وفى ضوء هذا الاختبار تتوافر المصداقية لأداة جمع البيانات و يكون هناك تجانس و اتساق كبير بين المتغيرات كلما اقتربت قيمةAlpha من الواحد الصحيح بينما يكون هناك عدم تجانس كلما اقتربت قيمةAlpha من الصفر. و يوضح الجدول السابق ان هناك درجة عالية من التجانس والاتساق تعكسها قيمة Alpha بين مجموعة المتغيرات المستخدمة مما يدل على حسن اختيار مجموعة متغيرات الدراسة .

إختبار (t) لإختبار فروض الدراسة

قام الباحث باستخدام اختبار(T - One Sample Test) عند مستوى معنوية(٥%) وبمستوى ثقة(٩٥%) وذلك لاختبار فروض الدراسة. ولإجراء ذلك قام الباحث بحساب متوسط أثر التعديلات الثمانية على كل متغير من المتغيرات الثلاثة وذلك لكل مفردة من المفردات ، الأمر الذى نتج عنه ثلاث متغيرات هى متوسطات الأثر الناتج عن التعديلات الثمانية. ثم قام الباحث باختبار معنوية المتوسط العام لكل متغير من المتغيرات الثلاثة. ويوضح الجدول رقم (٤) ملخص نتائج إختبار (t).

جدول رقم (٤)

المتغير	t	درجات الحرية (df)	المتوسط العام	الانحراف المعيارى	مستوى المعنوية
خاصية ملائمة المعلومات Y_1	67.993	129	5.1952	.87119	.0000
خاصية موثوقية المعلومات Y_2	62.316	129	5.1000	.93313	.0000
خاصية قابلية المعلومات للمقارنةY_3	84.529	129	5.0942	.68714	.0000

يتضح من الجدول رقم (٤) بأن مستوى المعنوية لكافة المتغيرات كان صفراً، وأن المتوسطات العامة للمتغيرات أكبر من (٤)، مما يدل على وجود مؤشرات لتأثيرات إيجابية للتعديلات التى أدخلها معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

إختبار الفرض الأول

تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) إلى زيادة درجة ملائمة معلومات القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية. يوضح الجدول رقم (٥) ملخص نتائج إختبار (t).

جدول رقم (٥)

المتغير	t	درجات الحرية (df)	المتوسط العام	الانحراف المعيارى	مستوى المعنوية
خاصية ملائمة المعلومات Y_1	67.993	129	5.1952	.87119	.0000

يتضح من الجدول رقم (٥) أن المتوسط العام لمتغير خاصية ملائمة المعلومات يزيد قليلا عن الرتبة(٥) كما تم عريفها من قبل. هذا يعنى أن المتوسط العام للتعديلات يميل إلى أن التعديلات التى أدخلها معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) تؤثر إيجابا بصورة معنوية على خاصية ملائمة المعلومات (المتوسط = ٥.١٩٥ ، قيمة الاختبار t = ٦٧.٩٩٣ ، مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٠٠١) وهذه النتيجة للاختبار الإجمالى تؤكد صحة الفرض الأول وهو: تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) إلى زيادة درجة ملائمة معلومات القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية.

إختبار الفرض الثانى

تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) الى زيادة درجة الثقة فى معلومات القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية . يوضح الجدول رقم (٦) ملخص نتائج إختبار (t).

جدول رقم (٦)

المتغير	t	درجات الحرية (df)	المتوسط العام	الانحراف المعيارى	مستوى المعنوية
خاصية موثوقية المعلومات Y_2	62.316	129	5.1000	.93313	.0000

يتضح من الجدول رقم (٦) أن المتوسط العام لمتغير خاصية موثوقية المعلومات يزيد قليلا عن الرتبة(٥) . هذا يعنى أن المتوسط العام للتعديلات يميل إلى أن التعديلات التى أدخلها معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) تؤثر إيجابا بصورة معنوية على خاصية موثوقية المعلومات (المتوسط = ٥.١ ، قيمة الاختبار t = ٦٢.٣١٦ ، مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٠٠١) وهذا يؤكد صحة الفرض الثانى وهو: تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) الى زيادة درجة الثقة فى معلومات القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية .

إختبار الفرض الثالث

تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) تؤدى الى زيادة درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية. يوضح الجدول رقم (٧) ملخص نتائج إختبار (t).

جدول رقم (٧)

المتغير	t	درجات الحرية (df)	المتوسط العام	الانحراف المعيارى	مستوى المعنوية
خاصية قابلية المعلومات للمقارنةY_3	84.529	129	5.0942	.68714	.0000

يتضح من الجدول رقم (٧) أن المتوسط العام لمتغير خاصية قابلية المعلومات للمقارنة يزيد قليلا عن الرتبة(٥) . هذا يعنى أن المتوسط العام للتعديلات يميل إلى أن التعديلات التى أدخلها معيار التقرير المالى الدولى (IFRS9) تؤثر إيجابا بصورة معنوية على خاصية قابلية المعلومات للمقارنة (المتوسط = ٥.٠٩ ، قيمة الاختبار t = ٨٤.٥٢٩ ، مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٠٠١) وهذا يؤكد صحة الفرض الثالث وهو: تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS39) تؤدى الى زيادة درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية.

ومع هذا ، فإنه على الرغم من تأكيد فروض الدراسة من حيث التأثير الإيجابى للتعديلات الواردة بالمعيار الدولى (IFRS 9) على خصائص المعلومات الثلاثة ، إلا أن متوسط الردود على المتغيرات الثلاثة مجتمعة يقترب من الرتبة (٥) وهى أدنى رتب التأثير الإيجابى. ولو نتج عن الدراسة أن المتوسط يصل أو يزيد عن الرتبة (٦) لكانت تقديرات التأثير الإيجابى أقوى ، ويفسر الباحث ذلك بأن المعيار (IFRS 9) لم يبدأ تطبيقه بعد ، وبالتالى فإن تقدير التأثيرات بصورة دقيقة لن يتم إلا مع التطبيق العملى للمعيار. والنتائج التى تم التوصل إليها تشير إلى أن

انطبعات المهتمين تميل إلى التأثير الإيجابى من تفسير المعيار قبل تطبيقه. ولهذا فإن الباحث يرى ضرورة إجراء مزيد من البحوث على الموضوع خاصة مع بداية التطبيق الفعلى للمعيار. وتأكيدا للفروض السابقة قام الباحث بإجراء إختبار تحليل التباين One - Way ANOVA وكانت نتائج الإختبار على النحو التالى:

تحليل التباين ANOVA لمتغير خاصية ملائمة المعلومات

يوضح الجدول رقم (٨) ملخص نتائج إختبار تحليل التباين ANOVA لمتغير ملائمة المعلومات

جدول رقم (٨)

مصدر الإختلاف	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	6.356	2.119	2.916	.037
داخل المجموعات	91.550	.727		
الإجمالى	97.906			

بالنسبة لمتوسط الردود الخاصة بالتعديلات الثمانية على متغير خاصية ملائمة المعلومات كانت النتائج عبارة عن F=2.916 وهى قيمة معنوية عند مستوى معنوية أقل من ٥% (α =.037) وهذا يؤكد صحة النتائج التى تم التوصل اليها بإستخدام إختبار T .

تحليل التباين ANOVA لمتغير خاصية موثوقية المعلومات

يوضح الجدول رقم (٩) ملخص نتائج إختبار تحليل التباين ANOVA لمتغير موثوقية المعلومات

جدول رقم (٩)

مصدر الإختلاف	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	5.298	1.766	2.829	.041
داخل المجموعات	78.661	.624		
الإجمالى	83.960			

بالنسبة لمتوسط الردود الخاصة بالتعديلات الثمانية على متغير خاصية موثوقية المعلومات كانت النتائج عبارة عن F=2.829 وهى قيمة معنوية عند مستوى معنوية أقل من ٥% (α = .041) وهذا يؤكد صحة النتائج التى تم التوصل إليها بإستخدام إختبار T .

تحليل التباين ANOVA لمتغير خاصية قابلية المعلومات للمقارنة

يوضح الجدول رقم (١٠) ملخص نتائج إختبار تحليل التباين ANOVA لمتغير قابلية المعلومات للمقارنة

جدول رقم (١٠)

مصدر الإختلاف	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	4.455	1.485	3.314	.022
داخل المجموعات	56.453	.448		
الإجمالى	60.908			

بالنسبة لمتوسط الردود الخاصة بالتعديلات الثمانية على متغير خاصية قابلية المعلومات للمقارنة كانت النتائج عبارة عن F=3.314 وهى قيمة معنوية عند مستوى معنوية أقل من ٥% (α =.022) وهذا يؤكد صحة النتائج التى تم التوصل اليها بإستخدام إختبار T .

بالإضافة إلى إختبارات الفروض السابقة باستخدام إختبار t وتحليل التباين ANOVA استخدم الباحث تحليل Chi-Square فى إختبار معنوية توزيع الإجابات على الرتب المختلفة حيث يختبر الرتبة ذات أكبر عدد من الردود ومدى إختلافها معنوياً مع الرتب الآخرى من حيث عدد الردود عليها. وبالتالى إذا كانت الردود فى الاعلى فى إتجاه الرتب (٥ ،٦،٧) وتختلف معنويا عن البقية فإننا نقبل الفرض القائل " بأن التعديل الوارد فى المعيار (٩) يؤثر إيجابياً على خاصية المعلومة المحاسبية(كل خاصية لها إختبار مستقل). أما إذا كانت أعلى الردود فى إتجاه الرتب (١ ، ٢ ، ٣) فأننا نرفض الفرض بأن التعديلات الواردة فى المعيار (٩) لها تأثير معنوى على خاصية المعلومات المحاسبية. بل وعلى العكس نقبل بفرض بديل بأن هذه التعديلات أثرت سلباً على الخصائص . أما إذا كانت أغلبية الردود على الرتبه (٤) فإننا نرفض ايضا الفرض بأن التعديلات التى أدخلها المعيار (٩) أثرت إيجابياً على خاصية المعلومات المحاسبية . ولكننا فى نفس الوقت نرفض أى فرض بأن هذه التعديلات أثرت سلباً على خصائص المعلومات. وسوف نقدم جداول التحليل الإحصائى فيما يلى مبوبه حسب كل خاصية من خصائص المعلومات .

أثر التعديلات على خاصية ملائمة المعلومات

أثر التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) تؤدى الى زيادة درجة ملاءمة معلومات القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات

جوهرية فى الأدوات المالية . ويوضح الجدول رقم (١١) ملخص نتائج تحليل Chi-Square حيث تم ترتيب التعديلات من حيث أعلى الردود من كل رتبة.

جدول رقم (١١)

التعديلات فى معيار (IFRS 9)	الرتبة الأعلى	عدد مشاهدات الرتبة الأعلى	Chi-Square	مستوى المعنوية
١- السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار من خلال الدخل الشامل و الاستمرار فى ذلك من سنة لأخرى.	٦٥	٦	٨٩,٠٨	٠,٠٠٠
٢- إمكانية قياس المشتقة اللصيقة(الضمنية) بأداة مالية و كذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة .	٦٥	٦	٤٩,١٣	٠,٠٠٠
٣- القياس الاولى بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة.	٥٨	٦	١,٢٤١	٠,٠٠٠
٤- ربط تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية بنموذج أعمال المنشأة بدلا من قرار الادارة .	٥٧	٦	٩٩,٨٥	٠,٠٠٠
٥- إمكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة .	٤٧	٦	٧٢,٧٠	٠,٠٠٠
٦- إلغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع .	٤٧	٦	١,١٦٧	٠,٠٠٠
٧- وضع قيود إعادة تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية.	٤٧	٥	٨٠,٩٢	٠,٠٠٠
٨- تصنيف الادوات المالية الى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة .	٤٧	٥	٧٤,٤٦	٠,٠٠٠

يتضح من الجدول السابق أن التعديلات الستة الاولى حصلت على تانى اعلى رتبه حيث لم يحصل أى تعديل على الرتبة (٧) فى مقدمتها السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار من خلال الدخل الشامل و الاستمرار فى ذلك من سنة لأخرى، وإمكانية قياس المشتقة اللصيقة(الضمنية) بأداة مالية و كذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة . حيث حصل كل منها على (٦٥) رد . وهو عدد يختلف معنويا على الردود من جميع الرتب الادنى بالنسبة لجميع التعديلات . أما التعديل التى يقضى بإلغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة والاصول المتاحة للبيع فقد حصل على الرتبة (٦) ايضاً ولكن بأقل عدد من الردود (٤٧) ونفس الشىء بالنسبة الى إمكانية تصنيف الادوات لتقاس بالقيمة العادلة . ومع هذا تظل الردود بالنسبة للتعديلان مختلفة معنويا عن الردود التى أتت على التعديلين بالنسبة للرتب الاخرى .

كما يوضح الجدول رقم (١) ايضاً أن هناك تعديلان حصل على الرتبة (٥) وهما وضع قيود إعادة تصنيف الأصول والإلتزامات المالية (٥٣) رد ، وتصنيف الادوات المالية الى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة تصنيف الاصول(٤٠) رد وعلى الرغم من أنهما معنويان ويشيران الى أن هذه التعديلات أثرت إيجابياً بأدنى درجة على خاصية ملائمة المعلومات.هذه النتائج فى مجملها تؤدى

الى تأكيد الفرض بالنسبة لجميع التعديلات بأن هذه التعديلات أثرت إيجابياً على خاصية ملائمة المعلومات . حيث تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) الى زيادة درجة ملاءمة معلومات القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية .

أثر التعديلات على خاصية موثوقية المعلومات

أثر التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS39) تؤدى الى زيادة درجة الثقة فى معلومات القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية . ويوضح الجدول رقم (١٢) ملخص نتائج تحليل Chi-Square حيث تم ترتيب التعديلات من حيث أعلى الردود من كل رتبة.

جدول رقم(١٢)

التعديلات فى معيار (IFRS 9)	الرتبة الأعلى	عدد مشاهدات الرتبة الأعلى	Chi-Square	مستوى المعنوية
١- السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار من خلال الدخل الشامل و الاستمرار في ذلك من سنة لأخرى.	٦٢	٦	١,١٧٣	٠,٠٠٠
٢- إمكانية قياس المشتقة اللصيقة(الضمنية) بأداة مالية و كذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة .	٦٢	٦	٧٨,٧٧	٠,٠٠٠
٣- ربط تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية بنموذج أعمال المنشأة بدلا من قرار الادارة .	٥٧	٦	٩٨,٩٢	٠,٠٠٠
٤- القياس الاولى بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة.	٥١	٦	٦٧,٣٥	٠,٠٠٠
٥- إمكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة .	٤٦	٦	٦٢,٤٦	٠,٠٠٠
٦- إلغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع .	٤٢	٦	٨٨,٤	٠,٠٠٠
٧- وضع قيود إعادة تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية.	٥٥	٥	٧٥,٧٧	٠,٠٠٠
٨- تصنيف الادوات المالية الى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة .	٤١	٥	٦٠,٧١	٠,٠٠٠

يتضح من الجدول السابق أن التعديلات الستة الاولى حصلت على تانى اعلى رتبه حيث لم يحصل أى تعديل على الرتبة (٧) فى مقدمتها السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار من خلال الدخل الشامل والاستمرار فى ذلك من سنة لأخرى، وإمكانية قياس المشتقة اللصيقة(الضمنية) بأداة مالية و كذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة . حيث حصل كل منها على (٦٢) رد . وهو عدد يختلف معنويا على الردود من جميع الرتب الادنى بالنسبة لجميع التعديلات . أما التعديل التى يقضى بربط تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية بنموذج أعمال المنشأة بدلا من قرار الادارة فقد حصل على الرتبة (٦) ايضاً ولكن بأقل عدد من الردود (٥٧)

ونفس الشيء بالنسبة الى القياس الاولى بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة وإمكانية تصنيف الادوات لتقاس بالقيمة العادلة . ومع هذا تظل الردود بالنسبة للتعديلان مختلفة معنويا عن الردود التى أتت على التعديلين بالنسبة للرتب الاخرى.

كما يوضح الجدول رقم (٥) ايضاً أن هناك تعديلان حصل على الرتبة (٥) وهما وضع قيود إعادة تصنيف الأصول والإلتزامات المالية (٥٥) رد ، و تصنيف الادوات المالية الى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة تصنيف الاصول(٤١) رد وعلى الرغم من أنهما معنويان ويشيران الى أن هذه التعديلات أثرت إيجابياً بأدنى درجة على خاصية موثوقية المعلومات. هذه النتائج فى مجملها تؤدى الى تأكيد الفرض بالنسبة لجميع التعديلات بأن هذه التعديلات أثرت إيجابياً على خاصية موثوقيةالمعلومات . حيث تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) الى زيادة درجة موثوقية معلومات القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية .

أثر التعديلات على خاصية قابلية المعلومات للمقارنة

أثر التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) تؤدى الى زيادة درجة قابلية القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية . ويوضح الجدول رقم (١٣) ملخص نتائج تحليل Chi-Square حيث تم ترتيب التعديلات من حيث أعلى الردود من كل رتبة.

جدول رقم (١٣)

التعديلات فى معيار (IFRS 9)	الرتبة الأعلى	عدد مشاهدات الرتبة الأعلى	Chi-Square	مستوى المعنوية
١- إمكانية قياس المشتقة اللصيقة(الضمنية) بأداة مالية و كذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة .	٦٤	٦	٩١,٩٢	٠,٠٠٠
٢- ربط تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية بنموذج أعمال المنشأة بدلا من قرار الادارة .	٥٧	٦	٩٤,٣١	٠,٠٠٠
٣- إمكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة .	٤٩	٦	٧٢,٨٩	٠,٠٠٠
٤- السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار من خلال الدخل الشامل و الاستمرار في ذلك من سنة لأخرى.	٤٧	٦	٨٧,٣٩	٠,٠٠٠
٥- القياس الاولى بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة.	٤٦	٦	٦٩,٦٦	٠,٠٠٠
٦- وضع قيود إعادة تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية.	٥٣	٥	٧١,٣١	٠,٠٠٠
٧- إلغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع	٤٥	٥	٦٩,٣٩	٠,٠٠٠
٨- تصنيف الادوات المالية الى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة .	٤٤	٥	٨٠,٢٨	٠,٠٠٠

يتضح من الجدول السابق أن التعديلات الخمسة الاولى حصلت على تانى اعلى رتبه حيث لم يحصل أى تعديل على الرتبة (٧) فى مقدمتها إمكانية قياس المشتقة اللصيقة(الضمنية) بأداة مالية و كذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة .، وإمكانية قياس المشتقة اللصيقة(الضمنية) بأداة مالية وكذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة، وربط تصنيف الأصول والإلتزامات المالية بنموذج أعمال المنشأة بدلا من قرار الادارة . حيث حصل كل منها على (٦٤)، (٥٧) رد على التوالى. وهو عدد يختلف معنويا على الردود من جميع الرتب الادنى بالنسبة لجميع التعديلات . أما التعديل التى يقضى بإمكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة فقد حصل على الرتبة (٦) ايضاً ولكن بأقل عدد من الردود (٤٩) ونفس الشيء بالنسبة الى السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار من خلال الدخل الشامل والاستمرار فى ذلك من سنة لأخرى والقياس الاولى بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة. ومع هذا تظل الردود بالنسبة للتعديلات مختلفة معنويا عن الردود التى أتت على التعديلات بالنسبة للرتب الاخرى . كما يوضح الجدول رقم (٦) ايضاً أن هناك ثلاث تعديلات حصل على الرتبة (٥) وهما وضع قيود إعادة تصنيف الأصول والإلتزامات المالية (٥٣) رد ، وإلغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع (٤٥) رد و تصنيف الادوات المالية الى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة . وعلى الرغم من أن هذه التعديلات معنوية وتشير الى أن هذه التعديلات أثرت إيجابياً بأدنى درجة على خاصية قابليةالمعلومات للمقارنة. هذه النتائج فى مجملها تؤدى الى تأكيد الفرض بالنسبة لجميع التعديلات بأن هذه التعديلات أثرت إيجابياً على خاصية قابلية المعلومات للمقارنة . حيث تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) الى زيادة درجة قابلية معلومات القوائم المالية للمقارنة للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية.

٨- النتائج والتوصيات

اولا – النتائج

وقد توصل الباحث الى النتائج التالية :

١- فى شأن الهدف الأول للبحث وهو تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى(IAS 39) الى زيادة درجة ملائمة معلومات القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية :

توصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية الى انه يوجد تأثير معنوى للتعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى(IAS 39) تؤدى الى زيادة درجة

ملائمة معلومات القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية. و هذا يعنى قبول الفرض بأنه تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى(IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى(IAS 39) الى زيادة درجة ملاءمة معلومات القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية.

٢- فى شأن الهدف الثانى للبحث و هو تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) الى زيادة درجة الثقة فى معلومات القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية :

توصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية الى انه يوجد تأثير معنوى للتعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) تؤدى الى زيادة درجة الثقة فى معلومات القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية. وهذا يعنى قبول الفرض تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) الى زيادة درجة الثقة فى معلومات القوائم المالية للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية.

٣- وأخيرا بالنسبة للهدف الثالث للبحث وهو تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى(IAS39) الى زيادة درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية:

كما توصل الباحث الى انه يوجد تأثير معنوى للتعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى(IAS39) تؤدى الى زيادة درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية. وهذا يعنى قبول الفرض بانه تؤدى التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى(IAS39) الى زيادة درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية.

٤- أدنى تأثير كان للتعديلات التى تناولت تصنيف الادوات المالية الامر الذى يكشف عن مشاكل فى فهم وتطبيق وتفسير أسس تصنيف الادوات المالية .

٥- التعديلات التى لقيت ردود قوية هى تلك المرتبطة بالقياس بالقيمة العادلة ومعالجة ماينتج من ذلك من مكاسب أو خسائر فى دخل الفترة سواء من حيث قائمة الدخل أو عناصر الدخل الشامل الاخرى .

٦- على الرغم من تأكيد فروض الدراسة من حيث التأثير الإيجابى للتعديلات الواردة بالمعيار الدولى (IFRS 9) على خصائص المعلومات الثلاثة ، إلا أن متوسط الردود على المتغيرات الثلاثة مجتمعة يقترب من الرتبة (٥) وهى أدنى رتب التأثير الإيجابى ويفسر الباحث ذلك بأن

المعيار (IFRS 9) لم يبدأ تطبيقه بعد ، وبالتالى فإن تقدير التأثيرات بصورة دقيقة لن يتم إلا مع التطبيق العملى للمعيار.

ثانيا : التوصيات

من النتائج التى توصل اليها الباحث و المعروضة أعلاه يتضح بصفه عامة أن التعديلات التى أدخلها معيار التقرير الدولى (IFRS 9) على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) تؤدى الى زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية(الملائمة ، والموثوقية ، والقابلية للمقارنة) للشركات التى لديها معاملات جوهرية فى الأدوات المالية.

وبصفه خاصة يمكن اصدار التوصيات الاتية :

(١) دراسة وتحليل توجهات معايير المحاسبة الدولية بشان القيمة العادلة واستخلاص الملائم منها لبيئة الممارسة المحاسبية المصرية، والعمل على إصدار معيار محاسبي مصري للمحاسبة عن القيمة العادلة، يتضمن تعريف واضح لمفهوم القيمة العادلة، وأسس قياسها،ومتطلبات الإفصاح عنها.

(٢) تمثل مشكلة الموثوقية أهم صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة، لذلك ينبغي العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة، وتقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية، لتجنب المشاكل الناتجة عن عمليات إدارة الأرباح.

(٣) الاهتمام من معدى ومراجعى القوائم المالية بعنصرى الملائمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية لما لها من أثر مباشر على حقيقة القيم المعروضة بالقوائم المالية والتى يتم الافصاح عنها لمستخدمى القوائم المالية بالشكل الذى يساعد المستخدمين على سرعة الفهم والاستيعاب.

(٤) ضرورة إجراء المزيد من البحوث على موضوع التعديلات التى أدخلها معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) خاصة مع بداية التطبيق الفعلى للمعيار. وكذلك على تتطور وتوحيد المعايير الخاصة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة وذلك لتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية تساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار فى سوق الأوراق المالية.

المراجع العربية

- أحمد نور (٢٠٠٠)، "***مبادئ المحاسبة المالية***" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية،الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، ٢٠٠٧، ***معايير المحاسبة المالية*** ، المجلد الأول، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

- السيد شحاته شحاته (٢٠٠٨)، " إطار مقترح للمحاسبة عن عمليات توريق الصول المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية دراسة نظرية وميدانية "، ***المجلة العلمية التجارة والتمويل***،كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثالث، ص ٢٤٥-٣٢٨.

- جمال سعد خطاب (٢٠٠٧) ، " تأثير قياس القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها الالتزامات المحتملة عن نشاط توريق الديون على المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمخاطر الائتمانية -دراسة ميدانية "، ***مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية***، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ص ٢٧-١١٥.

- رضا إبراهيم صالح (٢٠٠٩)،"أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*** ، جامعة الإسكندرية، العدد الثانى،ص١-٦٠.

- سمير رياض هلال (٢٠١٢)،"***مدخل الى المحاسبة الادارية- ترشيد القرارات الإدارية***" كلية التجارة ،جامعة طنطا.

- فهيم صالح لوندى (٢٠٠٢)، " المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية : دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية " ،***المجلة العلمية التجارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص١-٦١.

- محمد أحمد خليل (٢٠٠٧)،" مدخل مقترح لخصائص جودة معلومات القيمة العادلة في البنوك التجارية – دراسة نظرية تجريبية"، ***مجلة الدراسات والبحوث التجارية***، كلية التجارة ، جامعة بنها، ، العدد الثاني ، ص ٦٣-١٣٢.

- مدثر طه أبوالخير (٢٠١٢)،" ***التطورات الحديثة فى معايير المحاسبة الدولية- معايير الأدوات المالية***"، ورقة عمل،كلية التجارة،جامعة طنطا.

- نبيل عبد الرءوف إبراهيم (٢٠٠٩)،" دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة"،nasias.site11.com/malya/doc ص ١-٤٤.

المراجع الاجنبية

-Alexander, D., C, Bonaci., and R, Mustata.,(2012),"Fair value measurement in financial reporting"***Procedia Economics and Finance*** ,PP: 84 – 90.

-Barth, M., W, Beaver., and W, landsman., (2001), " The relevance of value- relevance literature for financial accounting standard setting: Another view", ***Journal of Accounting and Economics,*** pp: 77-104.

-Basu, S., (2003), "Discussion – The Reliability of Fair Value Versus Historical Cost – End Mutual Funds", ***Journal of Accounting, Auditing and Finance***, Vol. 18, No. 1, pp. 25-39.

-Beatty, A., (1995). "The Effects of Fair Value Accounting on Investment Portfolio Management: How Fair is it?", ***Review (Federal Reserve Bank of saint Louis),*** vol. 77 , pp: 25-40 .

-Beest, F., Braam, G., and Boelens,S., (2009), "Quality of Financial Reporting:Measuring Qualitative Characteristics", *Nice Working,* available at http://www.ru.nl/nice/workingpapers, PP:1-41.

-Carmona , S., & Trombetta , M., (2008), " On the Global Acceptance of IAS/IFRS Accounting Standards: The logic and Implications of the Principles-Based System " , ***Journal of Accounting and Public Policy***. Vol. 27, Iss. 6 ,pp: *455-461.* Available at www.ssrn .com.

-Carroll, T., Linsmeier, T., and Petroni, K., (2003)."The reliability of fair value versus historical cost information : evidence from closed end mutual funds". ***Journal of Accounting, Auditing and Finance***, pp: 1–24.

-Chatham, M .,(2008), "Assessing the extent of compliance with International Accounting Standards", **Journal of *International Business Research*** Cullowhee: 2008. Vol. 7, Iss. 1; p. 61 -90.

-Chouinard, E., & Youngman, P., (2008) "Fair Value Accounting and Financial Stability", ***FINANCIAL SYSTEM REVIEW***,PP:35-40.

-Dirtrich, R., Harris, M., and Muller, K., (2000), "The Reliability of Investment Property Fair Vale Estimates", **Journal of *Accounting and Economic***, 20,(2001), pp: 125-158.

-Elaine, H., O, Holzmann., and Y, Yang., (2007), "FASB: Fair value measurements: The next step" ***Journal of Corporate Accounting & Finance*** , Vol 18, Iss 6,pp:89-94.

-Gray, R.,(2003) ,"Research Note: Revisiting Fair Value Accounting – Measuring Commerical Banks'Liabilities", ***Abacus, A Journal of Accounting,Finance and Business Studies*** pp: 250-261.

-Fiechter, P., (2011), "The Effects of the FairValue Option under IAS 39 on theVolatility of Bank Earnings", ***journal of international accounting research,*** 1(10), pp:85–108.

-Hongjiang Xu, M.,(2003),"Critical Success Factors for Accounting Information Systems Data Quality" A dissertation submitted by For the award of Doctor of Philosophy ***UNIVERSITY OF SOUTHERN QUEENSLAND.***

- Joint Working group (***JWG***), (1999) "Financial Instruments Issues Relating Banks", August, pp: 1-71.

- International Accounting Standards Board Committee Foundation (IASCF) (2009) , IAS 38, Intangible Assets, London, UK, January, ***www. iasb.org.***

- ----------, Statement of Financial Accounting Standards No. 157, Fair Value Measurements, September 2006, ***www.aicpa.org.***

- ----------,IAS 40, Investment Property, London, UK, ***January, www.iasb.org***.

----------, IAS 32, Financial Instruments : Presentation, London, UK, January, ***www. iasb.org***.

----------, IAS 39, Financial Instruments : Recognition and Measurement, London, UK, January, ***www. iasb.org.***

----------, IAS 41, Agriculture, London, UK, January,***www. iasb.org.***

----------,IFRS 9 *Financial Instruments*, London, UK, November, ***www.iasb.org***.

-Kraft, P., (2005),"Fair value methodologies", ***Journal of Investment Compliance***, Vol. 6 Iss: 1, pp:16 – 22.

-Lantto, A., (2006),"Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in a Code-Law Country?" ***University of Oulu, Department of Accounting and Finance, University of Oulu, Finland.***

-Latridis, G., (2010), "International Financial Reporting Standards and the Quality of Financial Statement Information',***International Review of Financial Analysis***, Vol, 19, No. 3, PP:193-204.

-Lee, Y., Petroni, K., and Shen, M., (2006),"Cherry picking, financial reporting quality, and comprehensive income reporting choices: the case of property - liability insurers",**Contemporary Accounting Research**, pp : 665–700.

-Nelson, K., (1996),"Fair Value Accounting for Commercial Banks: an Empirical Analysis of SFAS no.107" ***Accounting review***, vol,71, pp:161-183.

-Reis, R., & Stocken, P., (2008), "Strategic Consequences of Historical Cost and Fair Value Measurements",***Accounting Forum***, *Volume 32, Issue 3,* pp:*240-259.*

-Stella, S., & Malcolm S.,(2009), "Value-relevance of presenting changes in fair value of investment properties in the income Statement: evidence from Hong Kong", ***Accounting and Business Research***,Vol,39, No. 2, pp. 103-118.

-Wongsim, M., & Gao, J.,(2011)," Exploring Information Quality in Accounting Information Systems Adoption", ***Communications of the IBIMA***,PP:1-12.

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة الإستقصاء

السيد المحترم /.....

تحية طيبة وبعد،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " أثر تطوير معايير المحاسبة للأدوات المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية : دراسة نظرية و ميدانية

حيث يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية حاليا بإستكمال مشروع محاسبى يستهدف إحلال معيار التقرير المالى الدولى(IFRS9) محل المعيار الدولى (IAS39) بغرض تبسيط المعالجات المحاسبية و تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية . المطلوب بيان الى أى درجة تؤدى التطورات الاتية الى تحسين درجة الملائمة ، والموثوقية ، و القابلية للمقارنة. لذا نرجو من سيادتكم التكرم بتعبئة قائمة الإستقصاء المرفقة وإعطائها الأهمية المناسبة لما له من تأثير على نتيجة الدراسة ، مع التأكيد على سرية المعلومات التي ستقدمونها، حيث أنها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. إختار لكل خاصية درجة فى المدى من(١) حتى (٧) من خلال وضع علامة(√) أمام الدرجة التى تتناسب ووجهة نظركم . حيث أن الدرجات (٥، ٦ ،٧) تعبر عن أفضلية متدرجة (٥ أدنى ، ٧ أقصى) لمعيار التقرير الدولى (IFRS 9) من حيث التأثير على الخصائص النوعية للمعلومات (الملائمة ، الموثوقية ، القابلية للمقارنة).أما الدرجات (١ ،٢ ،٣) فإنها تعنى أن معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) أفضل من معيار التقرير الدولى (IFRS 9) فيما يتعلق بتحقيق الخصائص النوعية للمعلومات (الملائمة ، الموثوقية ، القابلية للمقارنة) وتكون الدرجة (١) معبرة عن أفضلية تامة للمعيار(IAS 39) على المعيار(IFRS 9) أما الدرجة (٤) فإنها تعنى أن التعديلات التى أدخلها المعيار(IFRS 9) معادلة لنصوص المعيار(IAS 39) ولا تضيف ولا تنقص من الخصائص النوعية للمعلومات

شاكراً لكم تعاونكم ومقدراً حسن اهتمامكم

الباحث

يرجى تحديد تأثير تطبيق التعديلات التى أدخلها المعيار(IFRS 9)على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – ملائمة المعلومات							
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١- تصنيف الادوات المالية الى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة .							
٢- إمكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة .							
٣- إمكانية قياس المشتقة اللصيقة(الضمنية) بأداة مالية و كذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة .							
٤- إلغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع .							
٥- وضع قيود إعادة تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية.							
٦- السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار من خلال الدخل الشامل و الاستمرار فى ذلك من سنة لأخرى.							
٧- ربط تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية بنموذج أعمال المنشأة بدلا من قرار الادارة .							
٨- القياس الاولى بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة.							

يرجى تحديد تأثير تطبيق التعديلات التى أدخلها المعيار(IFRS 9)على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – موثوقية المعلومات							
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١- تصنيف الادوات المالية الى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة .							
٢- إمكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة .							
٣- إمكانية قياس المشتقة اللصيقة بأداة مالية و كذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة .							
٤- إلغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع .							
٥- وضع قيود إعادة تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية.							

٦- السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار من خلال الدخل الشامل و الاستمرار فى ذلك من سنة لأخرى.							
٧- ربط تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية بنموذج أعمال المنشأة بدلا من قرار الادارة .							
٨- القياس الاولى بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة.							

يرجى تحديد تأثير تطبيق التعديلات التى أدخلها المعيار (IFRS 9)على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – قابلية المعلومات للمقارنة

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١- تصنيف الادوات المالية الى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة .							
٢- إمكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة .							
٣- إمكانية قياس المشتقة اللصيقة بأداة مالية و كذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة .							
٤- إلغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع .							
٥- وضع قيود إعادة تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية.							
٦- السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار من خلال الدخل الشامل و الاستمرار فى ذلك من سنة لأخرى.							
٧- ربط تصنيف الأصول و الإلتزامات المالية بنموذج أعمال المنشأة بدلا من قرار الادارة .							
٨- القياس الاولى بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة.							